محاضرة رقم 8-علم الاجتماع السياسي –

**د عكنوش الإصلاح السياسي**

**مفهوم الإصلاح السياسي:**

 الإصلاح السياسي هو عملية تغيير وتعديل لوضع سيء يعيشه النظام السياسي نحو وضع أفضل وأحسن، وتطوير يمس مختلف المجالات( السياسية، الاقتصادية الاجتماعية،...)، انطلاقا من الاستغلال الأمثل لمختلف الوسائل والإمكانات من جهة، وإشراك مختلف فواعل النظام السياسي في هذه العملية دون أي إقصاء أو تهميش عن طريق توسيع قاعدة المشاركة السياسية، بما يسهم ذلك في تحسين جودة النظام السياسي والزيادة من فعاليته من جهة ثانية.

الإصلاح السياسي في علم السياسة هو الانتقال من مجتمع سلطوي ينفي فيه النظام السياسي على مجمع الفضاء العام من خلال حزب واحد أو زعيم ملهم أو قائد ثوري، إلى مجتمع ليبرالي وديمقراطي.

 في حين يعرّفه عالم السياسة الأمريكي صمويل هنتغتون بأنه "تغيير القيم وأنماط السلوك التقليدية وتوسيع نطاق الولاء للأمة، وعقلنة الحياة العامة، وعقلنة البنى في السلطة، وتعزيز التنظيمات المتخصصة واعتماد مقاييس الكفاءة".

 وجاء إجماع الخبراء والباحثين العرب حول مفهوم الإصلاح السياسي عندما وقعوا على وثيقة الإسكندرية لعام 2004 التي جاء فيها:"بأنهجميع الخطوات المباشرة وغير المباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق كل الحكومات العربية والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص، وذلك للسير بالمجتمعات والدول العربية قدما وفي غير إبطاء وتردد وبشكل ملموس في طريق بناء النظم الديمقراطية.

**أهم مداخل الإصلاح السياسي /**

**1.المدخل الدستوري والقانوني.**

**2- تجديد النخب السياسية .**

**3-إصلاح النظام الحزبي.**

**4- إصلاح الجهاز الإداري للدولة.**

**5- إصلاح السياسة الاقتصادية والاجتماعية.**

**أهم مقاربات الإصلاح السياسي المعاصرة :**

**1-مقاربة بوش الابن للإصلاح السياسي:** حيث بمجرد أن وضعت حرب العراق أوزارها حتى بدأت طروحات الإصلاح السياسي تتداول بشدة داخل أروقة البيت الأبيض، وقد شكل خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش في جامعة كارولينا الجنوبية بتاريخ 9/05/2003 علامة بارزة في هذا المسار بطرحه أول صيغة لمبادرة الإصلاح الأمريكية التي اتضحت اتجاهاتها التفصيلية من خلال المشروع الذي عرف باسم "مبادرة الشرق الأوسط الكبير" الممتد من موريتانيا إلى أفغانستان.

ويتمحور حول مرتكزات أساسية هي؛ الإصلاح السياسي، والإصلاح الإداري والتربوي والاجتماعي، في حين يتمثل الهدف النهائي للمشروع في إنشاء منطقة تجارة حرة تكرس نظاما اندماجيا بين البلدان العربية وإسرائيل تحت المظلة الأمريكية.

 علما أن سلسلة من المشروعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بدءا من منتصف 2002، تضمنت مشروعات للإصلاح السياسي ونشر الديمقراطية، وأخرى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ودمج معظم بلدان المنطقة في منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأخرى لتطوير التعليم والثقافة، وكان من أبرزها **"مبادرة شراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط: بناء الأمل للسنين القادمة**" التي أطلقها وزير الخارجية الأمريكي السابق **كولن باول في 12/12/2002** ولحقتها سلسلة تفصيلات صدرت تحت عناوين بيانات حقائق من بينها " **تمكين المرأة" " ودفع عجلة النمو الاقتصادي" "وتحسين المعرفة"، "وتوسع آفاق الفرص السياسية**" إضافة إلى إعلان الإدارة الأمريكية عن ضرورة تأسيس منطقة تجارة حرة مع الشرق الأوسط خلال عشر سنوات[ 9/6/2003] ، وفي النهاية تم إدماج تلك المبادئ لـ" إصلاح المنطقة العربية" في مشروع موحد أعلنت عنه في شهر **فيفري 2004**، تمهيدا لمناقشته في قمة الثماني الكبرى(G08) في منتصف 2004..

وقد تضمن مشروع الشرق الأوسط الكبير(Greater Middle East project) **؛** سلسلة من البرامج لتشجيع الديمقراطية والحكم الراشد في المنطقة العربية؛ تشمل إجراء انتخابات حرة ونزيهة، تدريب النساء على القيادة، تشجيع الإصلاح القانوني والقضائي، وتطوير وسائل الإعلام المستقلة وتعزيز الجهود المتعلقة بالشفافية ومكافحة الفساد، وتدعيم المجتمع المدني، وكذا بناء مجتمع معرفي يشمل مبادرة للتعليم الأساسي ومحو الأمية وتطوير البرامج التعليمية وإصلاح التعليم وتعزيز التواصل مع شبكة الانترنت. كما تضمّن البعد الاقتصادي؛ برامج لتدريس إدارة الأعمال وتوسيع الفرص الاقتصادية، ومبادرة لتمويل النمو وتشمل إقراض المشاريع الصغيرة، وبنك تنمية للشرق الأوسط الكبير، والشراكة من أجل نظام مالي أفضل ومبادرة التجارة من خلال تسهيل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ومناطق رعاية الأعمال وتأسيس منبر للشرق الأوسط.

فمثلا رصدت الولايات المتحدة الأمريكية مبلغ **29 مليون دولار** لتمويل برامجها في مارس **2003**، تم تخصيص مبلغ **90 مليون دولار** لهذا الغرض بالرغم من زيادة المبلغ إلى 300 مليون دولار فيما بعد.

 وقد أكدت وزيرة الخارجية الأمريكية **كوندوليزا رايس** أهمية الإصلاح السياسي في المنطقة العربية بقولها: **"**يجب على العالم أن يطبق ما أسماه ناتان شارانسكي باختبار ساحة البلدة وهو أنه إن لم يستطع المرء الخروج إلى ساحة بلدته ليعبر عن رأيه بلا خوف من الاعتقال أو السجن أو الأذى الجسماني فهو إذن يعيش في مجتمع خوف، ولن نهدأ حتى يحصل كل فرد يعيش في مجتمع خوف على حريته"؛ وهو تصريح يؤكد ما جاء في خطاب بوش لعهدة ثانية 2004 أكد على: "أنه يجب على العالم الحر ألا ينتظر الأنظمة الديكتاتورية حتى توافق على الإصلاح، إن كان هناك زعماء شجعان في العالم العربي مستعدين بحق للتحول الديمقراطي وتحرير بلادهم ، فمن الواجب تشجيعهم ودعمهم."

**2-مقاربة أوباما للإصلاح السياسي**: والتي جاءت على إثر خطابه العرب والمسلمين من القاهرة في **04 جوان 2009،** والذي اعتبره المتتبعين بمثابة إستراتيجية الإدارة الأمريكية لما يسمى "بعهد ما بعد مرحلة بوش"، وقد أطلق عليها الباحث الأمريكي Andrew Alberston

: (Obama Approach ; Human Rights, and Political Reform) وفي قراءة تحليلية لأهم ما جاء في هذا الخطاب؛ يمكننا استنتاج النقاط التالية:

جاء الخطاب مكون من مقدمة ارتكز مضمونها في دعوة المسلمين إلى تدشين مرحلة جديدة بين الإسلام والولايات المتحدة الأمريكية، مرحلة قائمة أساسا على المصالحة والمصلحة المشتركة بقوله:" **لقد أتيت إلى هنا للبحث عن بداية جديدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والعالم الإسلامي استنادا إلى المصلحة المشتركة الاحترام المتبادل، وهي بداية مبنية على أساس حقيقة أن أمريكا والإسلام لا تعارضان بعضها البعض، ولا داعي أبدا للتنافس فيما بينهما، بل ولهما قواسم ومبادئ مشتركة يلتقيان عبرها، ألا وهي مبادئ العدالة والتقدم والتسامح وكرامة كل إنسان**" ، **فأوباما** يحاول إذن بداية صفحة جديدة تطوي سنوات الصراع والتوتر التي ميزت المراحل السابقة خاصة أحداث 11/09 وتداعياتها على العالم الإسلامي من جهة، ومن جهة ثانية يحاول إبراز مدى التفاهم الذي قد يحدث بين أمريكا والإسلام انطلاقا من المبادئ والقيم الإنسانية التي يؤمن بها كل طرف.

صفوة القول؛ أن الإصلاح السياسي له معايير تقوم على :

1. الجمع بين العمل لبناء القدرات المؤسساتية والمشاريع التنموية .
2. السعي إلى توسيع دائرة المستفيدين لتشمل القواعد الشعبية، وليس النخبة السياسية الاقتصادية فقط .
3. من المفيد جدا أن نتذكر التحذير الحكيم للزعيم الهندي **مهاتما غاندي** حين قال:" **لا يمكن فرض روح الديمقراطية من الخارج، عليها أن تنبع من الداخل".**

في خضم ما سبق ذكره يمكننا القول؛ بأن الإصلاح السياسي بنيويا و بيئيا و قانونيا يجب أن يكون قائم أساسا على العوامل الداخلية والمؤثرات المحلية أكثر من استجابته لرغبة القوى الأجنبية الكبرى؛ حيث تلعب المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والثقافية دورا بارزا في دعم الإصلاح السياسي .